

## أقر مشروعاً لتعزيز أوضاع المرأة العربية

# «أجفند» يدعم ١٢ مشروعاً جديداً في دول نامية

لحشد الشركاء التمويين من أجل مكافحة الفقر، وستسهم نتائجه في برامج السنة الدولية للأمم المتحدة للإقراض متناهي الصغر عام ٢٠٠٥. كما أن للمؤتمر أهمية في تعزيز الأهداف التنموية للألفية الثالثة، خاصة ما يتعلق بتخفيض معدل الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

والأهداف المحورية للمؤتمر هي: الوصول إلى الفقراء، الوصول إلى النساء الفقيرات وتمكينهن من بناء مؤسسات تتمتع

باكتفاء ذاتي مالياً، وإحداث تأثير إيجابي على معيشة العملاء والمقترضين وأسرهم.

على صعيد آخر متصل، أقر برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) مشروعاً لتعزيز أوضاع المرأة العربية، من خلال إنشاء شبكة متابعة صورة المرأة العربية وحضورها في وسائل الإعلام. ويهدف المشروع لتقوية قدرات الإعلام العربي في طرح قضايا المرأة لتعزيز مفهوم النوع الاجتماعي بين المهنيين والمؤسسات والمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني، كما يسهم في رفع مستوى أداء المؤسسات المحلية التي تعمل في مجال الإعلام والمرأة للدفاع عن حقوق المرأة، والعمل على إبراز الدور التنموي للمرأة العربية ونشر الصور التي تعكس إسهاماتها الحقيقية.

يشار إلى أن «أجفند» أسس في عام ١٩٩٣ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) ومقره تونس، بهدف أن يكون مركزاً مرجعياً دائماً للمرأة العربية، بهدف تغيير النظرة التقليدية لأدوار الجنسين في عملية التنمية. ■



الأمير طلال بن عبدالعزيز

أقر برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) المساهمة في دعم وتمويل ١٢ مشروعاً تنموياً جديداً في عدد من الدول النامية.

جاء ذلك في ختام اجتماع لجنة الإدارة الذي عُقد في الرياض برئاسة نائب الرئيس والعضو المنتدب في الصندوق السعودي للتنمية يوسف البسام، نيابة عن رئيس البرنامج الأمير طلال بن عبدالعزيز.

وذكر بيان، صادر عن البرنامج، أن المشروعات

التي أقرتها اللجنة منها ثمانية مشروعات تنموية، استوفت معايير «أجفند» تقدمت بها منظمات إقليمية ودولية، إضافة إلى ثلاثة مشروعات لجمعيات أهلية عربية، ومشروع واحد لمنظمة إقليمية عربية.

وأشار إلى أن المشروعات ركزت على دعم جهود تنمية الطفولة المبكرة، والتدريب الفني، وتحسين المؤشرات الصحية، ومكافحة الإيدز، وتأهيل المعاقين، وتحسين وضع المرأة، وتنمية المجتمع المدني، وتعزيز مشاركته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

على صعيد آخر، ينظم برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) مؤتمر قمة الإقراض متناهي الصغر في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام ٢٠٠٤م، الذي يُعقد في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ أكتوبر المقبل، بالتعاون مع الحكومة الأردنية، ممثلة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، و«حملة قمة الإقراض متناهي الصغر» في واشنطن، وذلك تحت الرئاسة الشرفية للملكة رانيا العبدالله، والأمير طلال بن عبدالعزيز، رئيس «أجفند». وأوضح بيان من «أجفند» أن هذا المؤتمر هو الأول من نوعه في المنطقة

## مشاريع البنى الأساسية احتلت المرتبة الأولى في قائمة المشروعات الممولة

# الصدوق العربي قدم ١٦ قرصاً بقيمة ٣٠٨,٥ مليون دينار

### الحمد شارك في ندوة دولية بتونس

ترأس رئيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبداللطيف الحمد الجلسة الثالثة لأعمال الندوة الدولية حول (التعاون الدولي من أجل السلم والاستقرار والرفاه في العالم)، التي أقيمت تحت إشراف الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وبمبادرة من جمعية البرلمانيين التونسيين. وتناولت الجلسة برئاسة الحمد محور (التعاون الدولي على الصعيد العالمي)، تطرق خلالها العديد من المتحدثين إلى مختلف القضايا ذات العلاقة بالتعاون الدولي وأهميته بالنسبة إلى تعزيز السلم والاستقرار والرفاه في العالم في شتى المجالات ولكافة الشعوب. ■

من إجمالي المعونات لتعزيز تنفيذ برامج طارئة لمياه الشرب بجنوب السودان، والمناطق المتأثرة بالحرب، وتأهيل البنى الأساسية والمرافق الخدمية المتأثرة بفيضانات نهر القاش في ولاية كسلا. وبين التقرير أنه خصص ٢.٢ مليون دينار (حوالي ٢١.٤٪) لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، للمساهمة في تطوير كفاءة أداء مؤسسات الدول الأعضاء، وتحسين قدرات ومهارات العاملين في مجالات التخطيط ودراسة وتنفيذ المشاريع. كما خصص مبلغ ٠.٩٨ مليون دينار (حوالي ١٤٪) من المعونات المقدمة خلال العام لأغراض إعداد الدراسات العامة والبحوث، وحوالي ٠.٤ مليون دينار لأغراض دراسات الجدوى وإعداد المشاريع، و٠.١٣ مليون دينار للندوات والمؤتمرات. يُذكر أن إجمالي عدد المعونات التي قدمها الصندوق منذ بدء نشاطه، وحتى نهاية العام الماضي، بلغ ٥٣٧ معونة، بقيمة إجمالية حوالي ١٠٠.٢ مليون دينار، حيث بلغت نسبة إجمالي السحوبات منها إلى صافي المعونات حوالي ٧٧٪. وقال التقرير إن الحسابات الختامية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٢، أظهرت أن إجمالي دخل الصندوق بلغ حوالي ١٩٢.٢ مليون دينار. ■

تهدف أيضاً إلى تهيئة البنية الأساسية لمزيد من فرص الاستثمار الجديدة، وتطوير المشروعات القائمة في الدول العربية، إلى جانب أن الصندوق خصص عدداً من المعونات التي تهدف إلى توفير الدعم المؤسسي للدول الأعضاء، وإجراء دراسات الجدوى، وإعداد المشاريع، وتطوير خدمات الصحة والتعليم والتدريب وغيرها. وكان الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قد واصل نشاطه الإنمائي خلال العام الماضي، ودعمه للمشاريع التي تحظى بأولوية عالية في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. وفيما يخص المعونات، أشار التقرير إلى أن الصندوق ركز نشاطه على تعزيز جهود الدول الأعضاء في تطوير كفاءة مؤسساتها، وتحسين قدراتها على تنفيذ المشاريع، وإجراء الدراسات الفنية والاقتصادية حول قضايا الإنماء الأكثر إلحاحاً، حيث قدم الصندوق ٢٧ معونة خلال العام ٢٠٠٢، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي سبعة ملايين دينار. وأضاف: إن الصندوق خصص من هذه المعونات معونتين للسودان بقيمة إجمالية ٢٢.٣ مليون دينار، تشكل حوالي ٤٧.١٪

أظهر التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن الصندوق قدم ١٦ قرصاً حتى نهاية العام ٢٠٠٢، بلغت قيمتها الإجمالية ٣٠٨.٥ مليون دينار، وساهمت في تمويل ١٤ مشروعاً جديداً، ومشروعين سبق تمويلهما في عشر دول عربية، قدرت تكلفتها الإجمالية بحوالي ٩٢٥.٥ مليون دينار. وقال التقرير إن مشاريع الطاقة والكهرباء احتلت المرتبة الأولى في قائمة هذه القروض، وكان نصيبها ٦٢.٦٪ من مجمل الالتزامات الإقراضية للصندوق خلال العام، تلتها مشاريع النقل بنصيب ٢٢.٥٪، ثم مشاريع الخدمات الاجتماعية بنسبة ١٤.٩٪. وأشار التقرير إلى أن المجموع التراكمي لقروض الصندوق، منذ بدء عملياته في عام ١٩٧٤ وحتى نهاية العام الماضي، بلغ ٤٤٦٠.٧ مليون دينار، ساهمت في تمويل نحو ٢٧.٢٪ من التكلفة الإجمالية للمشاريع المعتمدة، في حين بلغ إجمالي السحوبات من القروض ٢٧٢٢.٩ مليون، أي بحوالي ٦٨٪ من صافي القروض النافذة. وذكر أن مشاريع البنى الأساسية احتلت المرتبة الأولى في قائمة المشاريع الممولة خلال الفترة المشار إليها، إذ بلغ نصيبها ٦١.٢٪ من إجمالي القروض، يليها القطاعات الإنتاجية بنسبة ٢٨.٣٪، وقطاع الخدمات الاجتماعية ٩.٣٪، والقطاعات الأخرى بنسبة ١.٢٪. وبين التقرير أن الصندوق ركز في برنامجه الإقراضي على مشروعات توليد الطاقة الكهربائية وشبكات نقلها والطرق والموانئ وخدمات التعليم، وذلك بهدف توفير الخدمات الأساسية وزيادة طاقتها الإنتاجية، وتخفيف حدة اختناقاتها. وأضاف التقرير أن البرامج الإقراضية



٣٠٠ مليون دولار للتعليم بأفريقيا و٢ مليون لدعم القطاع الخاص الفلسطيني

## مليار دولار من البنك الإسلامي للتنمية لتمويل ٤٠ مشروعاً

قرن، وأدت إلى تهميش الاقتصاد الفلسطيني وتحويله إلى تابع».

وأكد أن البنك يعمل على إسناد جهود ترويج المنتجات الفلسطينية، وتعزيز آليات التسويق، ودعم انضمام فلسطين إلى المؤسسة الإسلامية، وتأمين ائتمان الصادرات، وبرنامج تمويل الصادرات التابعين للبنك، وأوضح أن البنك يدعم أيضاً تأسيس قاعدة معلومات موثقة عن الأسواق الخارجية المستهدفة للمنتجات الفلسطينية، وجعلها في متناول القطاع الخاص، لمساعدته في دخول الأسواق العربية، إضافة إلى دعمه في المشاركة في المعارض الدولية ومساندة إقامة معارض دائمة ومتنقلة في الدول العربية.

على صعيد متصل، تم توقيع اتفاقية بين رئيس البنك الإسلامي للتنمية ووزير الاقتصاد الفلسطيني، لتمويل برنامج دعم القطاع الخاص الفلسطيني، ويتضمن تمويل إقامة والمشاركة في معارض تجارية، وإقامة مراكز تجارية دائمة في ثلاث دول عربية، وتطوير قدرات مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، وتأهيل القطاع الصناعي، وإرسال بعثات تجارية وصناعية، وإعداد دراسات سوق لبعض الدول العربية والإسلامية، حيث بلغت قيمة الاتفاقية حوالي مليوني دولار أميركي.

من جهة أخرى، أعلن البنك الإسلامي للتنمية أنه خصص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار للإسهام في دعم جهود التعليم باللغتين العربية والفرنسية في الدول الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء.

«د. أحمد علي:

صندوق الأقصى

يتطلع لدعم

المنتجات التجارية

الفلسطينية

وتسويقها عربياً

»

والأفكار المتعلقة بالفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن وفلسطين، وإمكان إقامة مشاريع مشتركة بينهما، واستطلاع فرص التجارة بينهما، وبين الدول العربية والإسلامية، والاهتمام بفتح أسواق الدول العربية والإسلامية أمام المنتجات الفلسطينية، وإزالة العقبات التي تواجهها». وقال إن البنك يسعى من خلال صندوق الأقصى إلى المساهمة في تمكين المنتجين الفلسطينيين من تحسين الجودة التي هي مفتاح الأسواق والمنافسة، بالإضافة إلى إتاحة عدد من البرامج والدورات التي تساعد على اكتساب شهادة الايزو. وأشار إلى أن البنك يدعم تنظيم المعارض الفلسطينية، والمشاركة في معارض عالمية وعربية وإسلامية، باعتبارها «أهم ركائز تنمية الصادرات، وأبرز أسلحة الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتواء وكتف الأنفاس التي تمارسها إسرائيل لأكثر من نصف

أقر مجلس البنك الإسلامي للتنمية تمويلات مالية بأكثر من مليار دولار، موزعة على مساهمة مالية بمقدار ٢٠١ مليون دولار لإعادة إعمار مدينة بام الإيرانية، التي تعرضت لزلزال أخيراً، ومبلغ ٨٠٠ مليون دولار للمساهمة في عدد من المشاريع الإنمائية بالدول الأعضاء، وتقديم منح وهبات لا ترد لصالح عدد من المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، إلى جانب تمويل عمليات تجارية خارجية، وذلك في إطار سعي البنك إلى تحقيق تنمية اقتصادية، وتقديم اجتماعي في الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

ويقدر عدد المشاريع والمنح التي سيتم تمويلها من خلال المبالغ التي اعتمدها مجلس البنك الإسلامي للتنمية بأكثر من ٤٠ مشروعاً ومنحة وتمويل، موزعة على أكثر من ٣٠ دولة من الدول الأعضاء والدول الإسلامية، أو لخدمة تجمعات إسلامية في دول أخرى.

إلى ذلك، قال رئيس البنك الإسلامي للتنمية في جدة الدكتور أحمد محمد علي: إن صندوق الأقصى، أحد المؤسسات التابعة للبنك، يتطلع إلى دعم المنتجات التجارية الفلسطينية وتسويقها في البلاد العربية، في نطاق آلية الدعم العربي للشعب الفلسطيني. وأضاف، في كلمة له خلال افتتاح مؤتمر آفاق العلاقات الفلسطينية - الأردنية في عمان، أنه «يتطلع إلى المبادرات

٥٦١ مليون ريال إجمالي مساهماته في تمويل المرحلة الأولى

## وفد من الصندوق السعودي تفقد العمل بسد مروى السوداني

وأشاد بالسرعة المصاحبة مع الإلتقان في تنفيذ خطوات مشروع سد مروى، كما أشاد بالعاملين وإدارة وحدة المشروع.

إلى ذلك، زار السودان مؤخراً، في زيارة تعد الأولى من نوعها، وفد عالي المستوى من برنامج الصادرات بالصندوق السعودي للتنمية، أحد الصناديق الممولة لمشروع سد مروى، حيث قام الصندوق بتوقيع أربع اتفاقيات تمويل مع أربعة بنوك بالسودان، وذلك بقاعة الصداقة بحضور محافظ البنك المركزي لتقديم تسهيلات إئتمانية لتمويل الصادرات بمبلغ إجمالي قدره ٣٥.٦٢٥.٠٠٠ (خمسة وثلاثين مليوناً وستمائة وخمسة وعشرين ألف ريال سعودي)، وقام بتوقيع الاتفاقيات نيابة عن برنامج الصادرات الأستاذ إبراهيم بن محمد المفلح مدير عام البرنامج بالصندوق السعودي للتنمية.

وقال المفلح عقب التوقيع إن هذه الاتفاقية تدرج في إطار الجهود التي يبذلها الصندوق السعودي للتنمية، لتنمية التجارة البينية بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة. ■

قام وفد من الصندوق السعودي للتنمية بزيارة ميدانية لمدينة الملتقى، ومنشآت سد مروى، تفقد خلالها سير العمل على أرض الواقع، كما تمت مناقشة الوضع الفني والمالي للمشروع.

وقال رئيس الوفد، خلال زيارته التفقدية لموقع السد، إن الزيارة هدفت إلى تفقد المواقع التي يجري بها العمل، موضحاً أنهم اطمأنوا على سير وتنفيذ العمل بمواقع السد المختلفة، كاشفاً عن حجم التمويل الذي أسهم به الصندوق السعودي، والذي يبلغ ٥٦١ مليون ريال سعودي، يمثل أكبر من ربع تكلفة المرحلة الأولى من المشروع. وأضاف محمد السفياني أنه إلى جانب ذلك، فإن الصندوق، وعبر برنامج الصادرات، قد أسهم بمبلغ ٥٠ مليون دولار إضافية خاصة بتوريد مواد أساسية للمشروع، موضحاً أن هذا التمويل نابع من إيمان البرنامج بأن مشروع سد مروى يمثل أهمية اقتصادية كبرى للسودان، باعتباره يساهم بصورة ضخمة في نهضة وتطور الاقتصاد السوداني في المستقبل القريب.



د. أحمد محمد علي

وقال بيان للبنك إن المبلغ سيقدم من خلال خطة عمليات البنك على امتداد فترة الأعوام الخمسة المقبلة بواقع ٦٠ مليون دولار سنوياً، للمساهمة في المساعي المبذولة لتوفير التعليم الابتدائي للجميع في تلك الدول، بحلول العام ٢٠١٥. وأوضح البيان أن تخصيص هذا المبلغ يأتي انطلاقاً من حرص البنك على دعم جهود التعليم في الدول الأعضاء، وتماشياً مع إعلان واجادوجو الخاص بتعاون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع الدول الأعضاء في أفريقيا، لا سيما الأقل نمواً منها، والتي تعد من أكثر دول العالم احتياجاً للدعم التنموي، واستمراراً لاهتمام البنك بتطوير الإنسان كونه أساس التنمية. وذكر البيان أن البنك يدعم جهود التعليم في البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء. وأوضح البيان أن البنك الإسلامي للتنمية سبق أن وقع اتفاقاً إطارياً مع كل من تشاد والنيجر في سبتمبر ١٩٩٨، يقوم البنك بموجبه بدعم جهود البلدين الرامية إلى نشر التعليم، بالاستعانة بالتعليم ثنائي اللغة عربي/ فرنسي. ووافق البنك حتى الآن على تمويل ثمانية مشروعات تعليمية تبلغ كلفتها الإجمالية ٣٠ مليون دولار، لدعم جهود التعليم ثنائي اللغة ومحو الأمية في البلدين. ■

## الجامعة العربية تخصص ٢٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار جنوب السودان

دراسات جدوى حالياً». وتابع موسى: «إن العمل في مجال إعادة الإعمار سيتم مستقبلاً بالتعاون مع الجهات المانحة وحكومة السودان». وقال: «سنكون ناشطين جداً في هذا المجال، كما أننا سنشارك في كل نشاطات إعادة الإعمار». ■

خصصت جامعة الدول العربية مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار جنوب السودان، الذي دمرته حرب أهلية مستمرة منذ ٢١ عاماً، أعلن ذلك الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، الذي أضاف أن «الأموال خصصت، وهناك